الثورة اللبنانية ٢٠١٩

نهاية العام بفسحة أمل

الأسابيع ٨ - ١٠

annd
Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

التطورات على المستوى السياسي:

تستمر الاحتجاجات في لبنان منذ اندلاع الثورة في ١٧ تشرين الاول/أكتوبر ٢٠١٩، والمتّسمة بمستويات مرتفعة وغير مسبوقة من العنف خلال الفترة المشمولة بهذه النشرة المخصصة عن الثورة اللبنانية. يمكن مراجعة النشرة الأولى للحصول على وافر المعلومات حول الشهر الأول من الثورة، والنشرة الثانية لمزيد من التحليلات على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والمالية، وتحديثات الأسابيع الثلاث التابعة (متوفرين باللغة الإنجليزية).

لقد فشل رئيس الجمهورية لمدة شهرين تقريبًا (منذ استقالة الحكومة في ٢٩ تشرين الاول/أكتوبر استجابة لطلب المحتجين) في استضافة المشاورات البرلمانية الملزمة لترشيح رئيس وزراء جديد، قادرًا على تشكيل حكومة جديدة ترضي المتظاهرين وكذلك المكونات السياسية المختلفة والمتجذرة في الحكم. وأبرز أسباب هذا الفشل من ناحية هو الصراعات العميقة القائمة بين مختلف الأحزاب السياسية على المستويات الإيديولوجية والعملية بما في ذلك الرؤى المختلفة للأوضاع الاقتصادية والمالية والاجتماعية، ومن ناحية أخرى، بسبب عدم القدرة على تصور والإتفاق مسبقاً على شكل الحكومة المقبلة، إن كانت حكومة مكونة من تكنوقراط أو سياسيين تقنيين أو سياسيين فقط.

بعد تأجيلين متتاليين، جرت المشاورات الإلزامية في ١٩ كانون الاول/ديسمبر، واختتمت بتكليفالدكتور حسان دياب لتشكيل الحكوكة. ندّد المتظاهرون بشدة بهذا التكليف، رافضين عملية المشاورات والتكليف التي تخللها مخالفات دستورية وتجاذبات سياسية كما كان للمتظاهرين اعتراضات على شخص حسان دياب لعدم استقلاليته، ولعلاقته ببعض الأحزاب السياسيةوهي الأغلبية التي رشحته وأنجحت عملية تكليفه. كما رفضت بعض الأحزاب والمكونات السياسية تكليف حسان دياب لأسباب مختلفة ولا سيما لإفتقار عملية التكليف إلى الميثاقية، أي عدم حصول المُكلّف على أغلبية أو ما يكفي من الأصوات السنية خلال المشاورات البرلمانية.

ومنذ تعيينه، بذل دياب جهودًا كبيرة في محاولة تشكيل حكومة قبل نهاية العام باءت بالفشل، مع الادعاء بإرضاء المتظاهرين من خلال ترشيح تكنوقراط ووزراء مستقلين. ولكن الطائفية المتأصلة في النظام السياسي وبين السياسيين قد أعاقت لسنوات تشكيل حكومة فعالة قادرة على اتخاذ التدابير اللازمة للتغلب على الأزمات الاقتصادية والمالية ضمن رؤية واضحة، ولربما ستفشّل الطائفية تشكيل حكومة مماثلة هذه المرة أيضاً. فهذه الطائفية المتجذرة في الحكم ستبقى موضع اعتراض من قبل المتظاهرين الذين احتفلوا بالعام الجديد عبر تنظيم مظاهرات واسعة واحتفالات ضخمة، وبالمرصاد لأية محاولات لتشكيل حكومة مضللة.

التطورات على المستويين الاجتماعي والاقتصادي:

تزداد الظروف الاقتصادية والاجتماعية صعوبة مع تفاقم الأزمات المالية وخاصة أزمة السيولة. فبينما تتشدد ضوابط رأس المال غير الرسمية وغير القانونية التي تفرضها البنوك، تزداد القيود المفروضة على الأفراد الذين لا يستطيعون حتى سحب أموالهم ورواتبهم بحرية من الحسابات الجارية وحسابات التوفير. ومع زيادة الطلب على العملات الأجنبية (الدولار الأمريكي) في هذه الدولة المدولرة، بلغ سعر صرف الدولار الحقيقي في السوق حوالي ٢٠٠٠ ليرة لبنانية، وبنسبة تتخطى بكثير سعر الصرف الرسمي البالغ حوالي ١٥٠٧ ليرة لبنانية. أدى هذا الاختلاف إلى زيادة معدل التضخم وأسعار جميع السلع، وبالتالي إلى انخفاض القوة الشرائية للأسر المعيشية، ولا سيما التي تدر أرباحها بالعملة المحلية.

مع تزايد المخاوف من فقدان مدخراتهم وأموالهم وخاصة مع إحتمال أن تفرض البنوك قيود أكثر تشديدا، واصل المتظاهرون تنظيم الإضرابات داخل وخارج البنوك في كافة أنحاء البلاد، وبشكل كبير خاصة أمام المصرف المركزي. مطالبهم واضحة: أولاً، تحديد إطار زمني لجميع القيود وضوابط رأس المال وأن تكون عادلة وأن تستثني صغار المودعين، ثانياً، إستعادة أرباح الهندسات المالية وتحمّل المودعون الكبار العبء الرئيسي للأزمة السيولة، وثالثاً، إعادة هيكلة الدين العام والتفاوض مع المقرضين، علما انغالبية الدين العام لصالح مصارف خاصة محلية.

انتهاكات على مستوى حقوق الإنسان:

اقترن تأجيل المشاورات البرلمانية من ٩ إلى ١٦ كانون الأول/ديسمبر ومن ثم إلى ١٩ كانون الأول/ديسمبر بزيادة مستوى العنف والاشتباكات بين المحتجين وأنصار الزعماء السياسيين وقوات الأمن والجيش. فبين ١٠ و ١٦ كانون الأول/ديسمبر ، تم تسجيل أكثر الاشتباكات عنفاً: في ١٠ كانون الأول/ديسمبر، جال المتظاهرون في سياراتهم منازل وزراء الأشغال العامة والنقل السابقين وذلك على خلفية المأساة والفيضانات الهائلة التي تسببت بها الامطار على الطرق الرئيسية نتيجة رداءة البنية التحتية، والتي حبست المواطنين لساعات في سياراتهم. وتعرّض المتظاهرون لهجوم شرس على أيدي رجال يرتدون الزي الرسمي لقوات الأمن الداخلي، لكنهم بالفعل من أنصار بعض الأحزاب السياسية. تعرّضت السيارات للتكسير، وتم جرّ المتظاهرين وضربهم بشكل عشوائي، بمن فيهم الصحفيين.

وفي ليالي ١٤ و ١٥ كانون الأول/ديسمبر، اشتبكت قوات الأمن مع مجموعات مؤيدة للأحزاب الذين استفزوا وهاجموا بطرق مختلفة. كما هاجمت قوات الأمن بشكل تعسفي المتظاهرين الذين تجمعوا في وسط بيروت، وأطلقت عليهم الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي رداً منها على أعمال البعض. وخلص هذان اليومان من العنف باعتقال ٢٣ شخصاً، أظهر بعضهم علامات تعذيب بعد إطلاق سراحهم. وبلّغ أكثر من ٧٦ متظاهراً عن تعرّضهم لشكل من أشكال الهجوم، سواء من جانب مسؤولي الأمن أو نتيجة للرصاص المطاطي الذي أطلق عليهم مباشرة. والأكثر خطورة كان إفادة عدد قليل من المتظاهرين عن جرّهم لداخل مبنى البرلمان وضربهم على أيدي قوات الأمن التابعة للبرلمان. وأبلغ عدد آخر من المتظاهرين عن تعرّضهم لسرقة أموال أو وثائق قانونية أو هاتف.

لبنان تحت وصاية صندوق النقد الدولي؟
تجارب من دول عربية أخرى

في ١٧ تشرين الأول ٢٠١٩، خرجت مظاهرات في عدة مدن لبنانية نتيجة ازمة اقتصادية ومالية حادة تعيشها البلاد، وتعود أسباب الازمة الى فشل السياسات المالية والاقتصادية المتبعة منذ عشرات السنين. أما على المستوى النقدي، فقد اعتمدت الدولة اللبنانية سياسة تثبيت الليرة منذ عام ١٩٩٧، على ان يساوي الدولار الواحد حوالي ١٥٠٠ ليرة، مما شكل عبئا على الدولة غير المنتجة اقتصاديا لتعويض فارق السعر بين الدولار والليرة. أنفق البنك المركزي العملة الصعبة المتوفرة من اجل المحافظة على سعر الصرف، ولجأ للاقتراض من البنوك الخاصة فارتفع الدين الداخلي. بلغ الدين العام ٨٦ مليار دولار (من دون احتساب الاستحقاقات المالية للمؤسسات العامة من بينها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي)، ما يعادل ١٥٠ في المئة من إجمالي الناتج المحلي. وتجلت الازمة الحالية في تراجع كبير في الاحتياطي النقدي القابل للاستخدام في العامين الأخيرين، إذ بلغ ١٩ مليار دولار في العام الحالي، مقابل ٢٥,٥ مليار دولار في عام ٢٠١٨. ويرجع الخبراء هذا التراجع إلى تراجع ودائع الأفراد نتيجة عدم الثقة في الاقتصاد المحلي، بجانب تراجع الاستثمارات الخليجية. وتم مؤخرا تخفيض وكالة فيتش تصنيف لبنان مجددا الى CC أي الى درجة واحدة قبل التخلف عن السداد. مما أوصل بعض المسؤولين السياسيين الى الحديث عن محدودية الحلول الداخلية، ويطالبون بتمويل خارجي عبر مجموعة الدول المانحة أو عبر مؤتمر سيدر او غيرها. وفي هذا السياق بحث رئيس حكومة تصريف الأعمال في لبنان يوم ١٢ ديسمبر - كانون الأول ٢٠١٩ مع البنك وصندوق النقد الدوليين حول إمكانية تقديم مساعدة فنية للبنان في صياغة خطة لإنقاذ الاقتصاد من أزمة عميقة، في المقابل يتحدث بعض الخبراء الاقتصاديين عن ضرورة اللجوء الى قرض من صندوق النقد الدولي.

في هذا السياق سنراجع في هذه المقالة الى نتائج تدخلات صندوق النقد الدولي في بعض البلدان العربية في ثمانينات القرن الماضي ونسلط الضوء على برامج الإصلاح التي تنفذ في مصر وتونس بعد الربيع العربي مع ما رافقها من توصيات على مستوى السياسات العامة وأثرها الاجتماعي والتنموي في هذه البلدان، ونستند في هذا التحليل الى أوراق أعدتها شبكة منظمات العربية غير الحكومية للتنمية من خلال رصدها الدائم منذ ٢٠١١ لبرامج صندوق النقد الدولي في البلدان العربية وتوصياتها على مستوى السياسات العامة.

أولا- تاريخ صندوق النقد الدولي في البلدان العربية

بعد ان كانت الدول العربية تشهد نموا اقتصاديا وتحسنا في المؤشرات الاجتماعية خلال ستينات وسبعينات القرن السابق، شهدت فترة الثمانينيات تراجعا اقتصاديا يعود الى أسباب عديدة منها هبوط أسعار النفط، وتراجع الاستثمارات مما أدى الى التوجه نحو برامج الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية والتي أشرف على تنفيذها صندوق النقد والبنك الدوليين والتي ترافقت مع حزمة «توافق واشنطن» التي تضمنت الإجراءات التالية: تدابير الاستقرار المالي، تدابير تقشفية من خلال تخفيض الانفاق الحكومي وفرض سياسات ضريبية جديدة وتحرير التجارة بشكل غير مدروس وخصخصة الشركات المملوكة من الدولة. ومن خلال تدخله هذا أصبح صندوق النقد الدولي «شريكا أساسيا» في صنع السياسات العامة في المنطقة العربية. ويشار هنا الى ان إصلاحات صندوق النقد، في فترة الثمانينات، كانت ذات طابع اقتصادي محض منطلقة من نظرية آلية التساقط Trickle down effect أي ان النمو الاقتصادي وتشجيع الأعمال والاستثمارات سيؤدي الى نمو اقتصادي على المدى القصير وسيفيد المجتمع من خلال خلق فرص العمل على المستوى الابعد. وأظهرت دراسات عديدة ان برامج الهيكلة الاقتصادية كان لها نتائج مفيدة في بعض البلدان لجهة تحفيز النمو الاقتصادي، لكن المفاعيل الاجتماعية جاءت بعكس النتائج المرجوة، فتوسعت فجوة اللامساواة وتفاقم الفقر لدى الفئات الاجتماعية الهشة.

وقد قام صندوق النقد الدولي بمراجعة نقدية لمقاربته الاقتصادية البحتة، وظهر ذلك في سنة ٢٠١١، بعد الثورات العربية، حيث بدأ تدخل الصندوق يضم عناوين التضمين الاجتماعي، وشبكات الحماية الاجتماعية من اجل حماية الفئات الاجتماعية من الانعكاسات السلبية التي تترافق مع سياسات الصندوق في دولة معينة. فهل انعكس هذا التغيير في سردية صندوق النقد الى تغيير حقيقي؟ وكيف كانت نتائج البرامج التي نفذها الصندوق بعد الربيع العربي؟

ثانيا- من تجارب مصر وتونس

مصر: في نوفمبر ٢٠١٦، أقرض صندوق النقد الدولي مصر ١٢ مليار دولار أميركي لضمان الاستقرار المكرو-اقتصادي ودعم النمو التضميني. وتضمنت اهداف القرض تصحيح الاختلال في الميزان التجاري، وإعادة تشجيع المنافسة، وتحفيز النمو وخلق فرص العمل. وترافق القرض مع مشروع إصلاحات تنفذها الحكومة المصرية في اطار تسهيلات الصندوق الموسعة Extended Fund Facility والتي تناولت مروحة واسعة من الإصلاحات على مستوى السياسات العامة منها:

- **تحرير سعر صرف الجنيه المصري من أي قيد ليتم تحديده وفقا لمتطلبات السوق وترافق هذا مع تخفيض قيمة العملة بشكل كبير. وكان لتخفيض العملة أثر إيجابي على المستثمرين ولكنه أدى الى تضخم غير مسبوق (٣٠ ٪)، وارتفعت أسعار المواد المستوردة فتحمل المستهلك عبء تخفيض العملة في بلد يعتمد بشكل كبير على الاستيراد للمنتجات الغذائية والزراعية.**
- **رفع ضريبة القيمة المضافة من ١٠ الى ١٣ ٪، علما ان المواد الغذائية الأولية معفية من هذه الضريبة الا ان رفع هذه الضريبة ساهم في تخفيض القدرة الشرائية للطبقات الوسطى والفقيرة.**
- **رفع الدعم على سلع أساسية لتخفيض الانفاق الحكومي. وقد أدى هذا الى ارتفاع سعر النفط من ٣٠ الى ٤٧ ٪ في نوفمبر ٢٠١٦ مما انعكس بشكل كبير على أسعار المواد الغذائية والنقل كما انعكس على اسعار الأدوية.**

- **تثبيت فاتورة الأجور كإحدى التوصيات الأساسية للصندوق لضمان الاستقرار المالي، وقد تم ذلك في مصر من خلال إقرار قانون ١٨ لسنة ٢٠١٥ الذي يتيح للدولة المصرية ان تنهي العقود او تخفض الأجور الى ٥٠٪ بعد تقييم أداء الموظفين وهذا القانون يحول الدولة المصرية الى جسم اداري يبحث عن تخفيض الكلفة من دون النظر الى الهموم الاجتماعية للموظفين.**

ويشار الى أن تخفيض الانفاق يهدف الى تأمين دفع استحقاقات الديون بشكل أساسي ولكن الصندوق يشير أيضا الى ان المبالغ المدخرة يجب استخدامها في برامج الحماية الاجتماعية التي تستهدف الفقراء والمتقدمين في السن ولكن هذا الجانب المتعلق من حمايات اجتماعية يبقى الأضعف في برامج الصندوق والاقل الزاما.

تونس: اما الحكومة التونسية فدخلت بمفاوضات مع صندوق النقد الدولي أدت الى توقيع اتفاق الاستعداد (Stand-By Agreement) خلال شهر يونيو ٢٠١٣ وكان خطاب الصندوق يعطي أهمية كبرى للشق الاجتماعي ومعالجة البطالة في تونس كأولويات للتدخل. ولكن عند توقيع الاتفاق، تحولت الاولويات عن الجوانب الاجتماعية لتتجه نحو إصلاحات هيكلية اقتصادية تشبه الحزم المعتادة لتوصيات الصندوق وتضمنت تحديدا:

- **تخفيض الانفاق العمومي على الأجور والدعم.**
- **اصلاح النظام الضريبي من خلال رفع الضريبة غير المباشرة وتخفيض الضرائب على المستثمرين.**
- **خصخصة الشركات المملوكة من الدولة.**
- **دعم الاستثمار من خلال قوانين حماية المستثمرين وتحرير سوق العمل.**

مجددا أدت هذه السياسات في تونس الى ارتفاع التضخم بنسبة ٦٪ خلال عام ٢٠١٣، مع ارتفاع في الاسعار وصل الى ١٠٪ وارتفاع كلفة النفط والكهرباء، وارتفاع الضرائب على السيارات بنسبة ٢٥٪، كل ذلك ترافق مع استمرار ارتفاع الدين العام وتزايد نسب البطالة، وحتى ان النمو الاقتصادي لم يتحقق مع نهاية الاتفاق سنة ٢٠١٥، فتوجهت تونس الى قرض جديد من الصندوق سنة ٢٠١٦ بقيمة ٢,٩ مليار دولار مع برنامج تسهيلات الصندوق الموسعة Extended Fund Facility. وقد تخوف التونسيون ولا سيما الاتحاد العام التونسي للشغل من الاثار الاجتماعية لتطبيق هذا البرنامج لا سيما لجهة زيادة التضخم وارتفاع الضرائب غير المباشرة وتحديد الرواتب، ولجأت النقابات وأصحاب الاعمال الى الضغط على الحكومة للتراجع عن تطبيق البرنامج، وبالتالي تراجع الصندوق عن دفع القسم الثاني من قيمة القرض المخصص لتونس.

ثالثا – صندوق النقد الدولي ولبنان

بالعودة الى لبنان، فان لبنان لم يحصل على قرض من صندوق النقد الدولي حتى الان حتى في ظل الحروب والاحتلال. لكن الصندوق كان له تأثير على صناعة السياسات الاقتصادية في لبنان من خلال تقرير البند الرابع وهو تقرير سنوي يصدره الصندوق ويقدم توصيات على مستوى السياسات الاقتصادية والمالية للدولة. وقد دعم الصندوق سياسة ربط الليرة اللبنانية بالدولار الأميركي، ولكنه حذر منذ فترة من الكلفة العالية التي يرتبها تثبيت سعر صرف الليرة. كما ان الصندوق اعتبر ان الهندسات المالية التي اعتمدها مصرف لبنان هي سياسات غير مستدامة وتزيد المخاطر الاقتصادية والمالية، وكان للصندوق دور في تشجيع التحول في السياسات الضريبية من ضرائب مباشرة الى ضرائب على القيمة المضافة ضمن سياسة تأمين الاستقرار المالي. كما أشار صندوق النقد الدولي الى مسائل عدة منها مثلاً التضخم في توظيفات القطاع العام، وركز على أهمية تلزيم قطاع الكهرباء الى شركات خاصة، واقترح بيع بعض أصول القطاع العام أو فرض الشراكة بين القطاعين العام والخاص واعادة هيكلة وجدولة الدين الذي قد يطال المودعين.

من هنا فان اللجوء الى صندوق النقد الدولي لتأمين المساعدة التقنية قد لا يعطي جديد، فمعظم التوصيات المقدمة من الصندوق قد قدمت للبنان في السابق وأخذت بعين الاعتبار من الحكومات السابقة، أما في حال طلب مساعدة الصندوق المالية فإن التمويل الذي يمكن ان يمنح للبنان يقدر بحوالي ٤ مليارات دولار اخذا بعين الاعتبار حصة لبنان في الصندوق.

وهذا القرض قد يساهم في أحسن الاحوال في حلّ الازمة النقدية بشكل مؤقت، ولكنه في حقيقة الأمر سيكون متابعة لسياسة الاستدانة المتبعة منذ ٣٠ عاما مع الاختلاف انه توجه للدين الخارجي الذي يترافق مع مشروطية اقتصادية قد تكون نتائجها وخيمة على شرائح اجتماعية واسعة في لبنان. ان مثل هذا الخيار غير مقبول في ظل وضع سياسي غير مستقر وفقدان ثقة اللبنانيين في حكوماتهم. فقرار على هذا المستوى مع تداعياته الاجتماعية الخطيرة:

- **يتطلب وجود حكومة تحظى على ثقة المواطنين وعلى القدرة على التفاوض مع الشركاء الخارجيين وعلى تغليب المصلحة العامة على مصلحة الفئات الحاكمة.**
- **يجب ان يترافق مع سياسة اقتصادية واجتماعية طويلة الأمد تعالج الأسباب الجذرية للانهيار الاقتصادي الذي نعيشه لتفادي الوقوع في فخ الاستدانة الخارجية ومشروطيتها على المدى البعيد.**
- **تعزيز سبل الحوار الوطني، ومشاركة الفئات الاجتماعية في فهم نتائج برامج الصندوق او غيره من الشركاء الدوليين، ليكون هناك مشاركة فاعلة في اتخاذ هذه القرارات، اما فرضها على الناس فسيؤدي الى استدامة لحالة عدم الاستقرار السياسي.**
- **على الحلول الانية والسريعة ان تاخذ بعين الاعتبار التوزيع العادل للاعباء من خلال تطبيق تدابير تصاعدية.**
- **محاربة الفساد بكافة اشكاله ووقف الهدر والتهرب الضريبي والجمركي من خلال تعزيز الشفافية واستقلالية القضاء والاجهزة الرقابية.**

المصادر:

- Hassan Sherry, Debunking the Myth of a Changing IMF: Unpacking Conditionality in the Arab Region Post-Uprisings, ANND 2018.
- Salma Hussein, Policy Brief on Egypt's IMF and World Bank Loan Programs, ANND 2017.
- Jihen Chandoul, Tunisia and IMF: transitional injustice, ANND 2017.

القطاع المصرفي اللبناني في قلب الأزمة المالية:
تأثير كرة الثلج

شهد لبنان منذ ١٧ تشرين الأول ٢٠١٩ انتفاضات وطنية غير طائفية، وقد ظهرت هذه الانتفاضات بسبب فشل الحكومة اللبنانية في إيجاد حل للأزمة المتعددة الأوجه التي واجهها البلد لعدّة سنوات والتي تميزّت باقتصاد راكد ومستويات عالية من البطالة والفساد المستشري إلى جانب الحكم الطائفي. تشكل الأزمة المالية جوهر المشكلة وتتمظهر في فخ فقدان السيولة وتراجع الثقة في النظام المصرفي بشكل عام، الأمر الذي أودى إلى أزمة اقتصادية شاملة. يدفعنا التصعيد السريع للأزمة، أو بشكل أدقّ، لمظاهرها الملموسة لطرح العديد من الأسئلة حول العملية التي أدّت إليها وإلى الأساليب الممكنة لمعالجة أثارها الاقتصادية والاجتماعية.

«تفريغ» السوق من العملة الأجنبية

في السنوات الأخيرة، اعتمد المصرف المركزي اللبناني أدوات هندسة مالية تعتمد مبدئيا على عملية امتصاص السيولة الأجنبية وتقليص القروض التجارية، مما أدّى إلى تقليص حجم الودائع المجمّدة في المصارف التجارية وانعكس تلقائيا على ودائع المصارف التجارية في المصرف المركزي. ولكن كيف تمّت هذه العملية؟ منذ عام ٢٠١٦، أعاد البنك المركزي شراء سندات خزينة من البنوك التجارية بالليرة اللبنانية ودفع معدّل ١٣٩٪ من السعر الأساسي (بما يعني سعر سند الخزينة بالإضافة إلى نصف ربح الفوائد المستخلصة من السند عند موعد تسديده)، بناء على ذلك، ربحت المصارف التجارية معدّل ٣٩٪ من كل سند. بالمقابل، اشترت المصارف التجارية سندات خزينة بالدولار وشهادات إيداع صادرة عن المصرف المركزي تحمل نفس قيمة السندات التي تم شراؤها بالليرة اللبنانية. هذا النوع من العمليات يشكّل واحدة من الأدوات الأساسية التي استخدمت لتغذية احتياطات العملة الأجنبية للمصرف المركزي والتي سمحت للمصارف التجارية تحفيز الودائع الادخارية في العملة الوطنية عبر تقديم فوائد عالية. في حين أنّ استراتيجية تدين القطاع العام باتت مريحة وسهلة للمصارف التجارية أصبح إعطاء القروض للقطاع التجاري الخاص أكثر كلفة وأدّى إلى ابطاء العجلة التجارية في البلد. تشير العديد من المؤشرات إلى الأثر السلبي للسياسات المالية المتّبعة على التجارة في البلد وخاصة المؤشر المتعلّق بحركة الشيكات المقتطعة والمرتجعة الذي يظهر انخفاض السيولة: بين ٢٠١٦ و٢٠١٨ كانت قيمة وحجم الشيكات المقتطعة في الليرة اللبنانية أعلى من الشيكات المقتطعة في الدولار وكان حجم الشيكات المرتجعة في الدولار قد ازداد في آخر ربع من ٢٠١٩.

الحلول «المرقّعة»: هل هي فعّالة؟

نظرا لتفاقم الأزمة في الربع الأخير من سنة ٢٠١٩ والتطورات التي واكبت ثورة تشرين الأوّل/أكتوبر، أصدر المصرف المركزي تعميما في الرابع من تشرين الثاني/نوفمبر يفرض زيادة رأسمال المصارف التجارية ب٢٠٪ عبر التقديم النقدي في الدولار (١٠٪ قبل نهاية ٢٠١٩ و١٠٪ قبل نهاية حزيران ٢٠٢٠) ومنع توزيع الأرباح. في حين أنّ هذه القرارات هدفت إلى تخفيف وطأة ازمة السيولة، عبّرت العديد من المؤسسات المالية الفاعلة ك«ميريل لينش» عن قلقها إزاء إمكانية تطبيقها لأنّها تطلب تحريك كمية هائلة من السيولة في مدّة قصيرة في ظل غياب أي ضمانة تحثّ أصحاب الأرباح على التضحية بجزء من ارباحهم - خاصة أنّهم يلقون اللوم الأساسي للأزمة على «سياسات الدولة الفاشلة وفسادها». بالإضافة إلى ذلك، تعكس العديد من المؤشرات الشكوك نفسها وخاصة تلك المتعلقة بالديون السيادية والتي تظهر ضعف المصارف التجارية في التصدّي للمشاكل الناتجة عن النهج المتّبع: بعد تخفيض تقييم «فيتش» لقدرة الدولة اللبنانية على اصدار سندات في العملة الأجنبية من (ب -) إلى (س س س) في أب ٢٠١٩ و ثمّ إلى (س س) في ديسمبر ٢٠١٩ عقب تعميم البنك المركزي، خفّض «ستاندرز أند بور غلوبال» تقييم ٣ بنوك لبنانية من (س س س) إلى (س د) . أتى التخفيض الأخير جراء فرض مصرف لبنان على المصارف التجارية دفع الديون السيادية في الدولار والعملة اللبنانية بالتساوي، فوجت المؤسسات الدولية المصنفة ان المصارف اللبنانية غير قادرة على الالتزام في هذا السداد من هنا تم تخفيض تصنيفها، الأمر الذي سيشكل تحد إضافي لهذه المصارف لتأمين السيولة وبالتالي سينعكس على حالة المودعين وعلى قدرتهم الشرائية.

في موازاة ذلك ، كانت البنوك تفرض تدابير رقابة على رأس المال لم يعلن عنها البنك المركزي، وفرضت قيودًا على الأفراد الذين لا يستطيعون حتى سحب أموالهم ورواتبهم من الحسابات الجارية وحسابات التوفير، مما زاد من تأثير الأزمة على معيشة المواطنين اللبنانيين.

إلى أي مدى يجب مساءلة المصارف؟

بينما ترتبط الأزمة الموصوفة ارتباطًا مباشرًا بمخططات الهندسة المالية التي اعتمدها المصرف المركزي بالتنسيق مع الحكومة، فإن جميع المؤشرات المالية والتصنيفية المذكورة تعكس هشاشة المسؤولية الائتمانية للمصارف التجارية وتثير تساؤلات حول الحذر والحكمة المتبعتين في توظيف أموال المودعين ، ليس فقط منذ أن بدأت

الهندسات المالية في عام ٢٠١٥ع بل على مدى العقود الثلاثة الماضية. فبالرغم من أن المصارف التجارية تلقي باللوم على مستوى الفساد السائد في القطاع العام، الا انها حافظت على منهجية استثمار معظم رؤوس أموالها في الديون السيادية، اذ تستثمر البنوك ٦,١ مرات رأس مالها في الديون السيادية مقابل ٢,١ مرات في القروض للقطاع الخاص وذلك للاستافدة من الفائدة المرتفعة. هذا النمط من السلوك ملحوظ منذ بداية ربط الدولار في عام ١٩٩٧ ويرتبط بشكل كبير بمستوى السندات والقروض الممنوحة للسياسيين والأشخاص المقربين من الطبقة السياسية الحاكمة في لبنان.

وبالتالي، فإن المطالبات العامة التي أثارتها الانتفاضة والتي تستهدف الطبقة الحاكمة يجب أن تبقي دائمًا في أولويتها مساءلة القطاع المصرفي كعنصر رئيسي وأيضا النموذج المالي المعتمد، من أجل الضغط لتحقيق بدائل مالية سليمة ومستندة الى معايير العدالة الاجتماعية وحقوق الانسان.

1. يستخدم مصطلح «إعادة الشراء» للإشارة إلى أن البنك المركزي يسترد شهادات الإيداع وسندات الخزينة بالليرة اللبنانية التي كانت تصدرها وزارة المالية في الأصل
2. 3 ديسمبر 2019 - « إجراءات المصرف تكبّل الحركة التجارية https://al-akhbar.com/In_numbers/281535
3. Circular 536 for banks and financial institutions» 4 December 2019 https://www.bdl.gov.lb/circulars/intermediary/5/37/0/Intermediate-Circulars.html
4. Bank of America Warns of 2020 Crush – 27 November 2019 http://www.dailystar.com.lb/Business/Local/2019/Nov-27/496331-bank-of-america-warns-of-2020-crunch.ashx
5. Fitch Ratings Downgrades Lebanon, S&P Maintains its Ratings “” -24 August 2019 http://www.naharnet.com/stories/en/264040
6. Fitch Ratings Downgraded Lebanon’s Long term Foreign Currency Issuer Default Rating (IDR) from CCC to “CC” on December 12th 2019” -13 December 2019 https://blog.blominvestbank.com/32009/fitch-ratings-downgraded-lebanons-long-term-foreign-currency-issuer-default-rating-idr-from-ccc-to-cc-on-december-12th-2019/
7. Lebanon›s sovereign rating downgraded by S&P”- 16 november» 2019 https://www.thenational.ae/business/banking/lebanon-s-sovereign-rating-downgraded-by-s-p-1.938354
8. «مصارف لبنان غير مؤتمنة» – محمد وهبة – جريدة الأخبار 23 ديسمبر 2019https://al-akhbar.com/In_numbers/281537/%D9%85%D8%B5%D8%A7%D8%B1%D9%81-%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86-

The Arab NGO Network for Development works in 12 Arab countries, with 9 national networks (with an extended membership of 250 CSOs from different backgrounds) and 23 NGO members.

P.O.Box: 4792/14 | Mazraa: 1105-2070 | Beirut, Lebanon. Tel: +961 1 319366 - Fax: +961 1 815636

www.annd.org
2030monitor.annd.org
civicspace.annd.org

Arab NGO Network for Development
@ArabNGONetwork
Arab-NGO-Network-for-Development
anndmedia